



شرح كتاب الروض المربع على زاد المستقنع

الدرس التاسع / تابع باب الاستنحاء



سلسلة المحاضرات الصوتية للشرح:

[صفحة شرح الروض المربع على التليجرام](#)

[شرح كتاب الروض المربع على إسلام ويب](#)

[رابط المتن: متن كتاب الروض المربع على موقع المكتبة الشاملة](#)

[والتفريغات تنشر على صفحة: تفريغ شرح الروض المربع](#)

بسم الله الرحمن الرحيم،

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله -صلى الله عليه وسلم- أما بعد:

(ويحرم استقبال القبلة واستدبارها) حال قضاء الحاجة (في غير بنيان) لخبر أبي أيوب مرفوعاً: «إذا أتيت الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن شرقوا أو غربوا» متفق عليه. ويكفي انحرافه عن جهة القبلة وحائل ولو كمؤخرة رجل ولا يعتبر القرب من الحائل، ويكره استقبالها حال الاستنجاء (و) يحرم (لبثه فوق حاجته) لما فيه من كشف العورة بلا حاجة وهو مضر عند الأطباء (و) يحرم (بوله) وتغوطه (في طريق) مسلوكة (وظل نافع) ومثله مشمس بزمان الشتاء ومتحدث الناس (وتحت شجرة عليها ثمرة) لأنه يقذرهما، وكذا في موارد الماء وتغوطه بماء مطلقاً. (ويستجمر بحجر) أو نحوه (ثم يستنجي بالماء) لفعله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رواه أحمد وغيره من حديث عائشة وصححه الترمذي، فإن عكس كره، (ويجزئه الاستجمار) حتى مع وجود الماء لكن الماء أفضل. (إن لم يعد) أي يتجاوز (الخارج موضع العادة) مثل أن ينتشر الخارج على شيء من الصفحة أو يمتد إلى الحشفة امتداداً غير معتاد فلا يجزئ فيه إلا الماء كقبلي الخنثى المشكل ومخرج غير فرج وتنجس بمخرج غير خارج، ولا يجب غسل نجاسة وجنابة بداخل فرج ثيب ولا داخل حشفة أقلق غير مفتوق. (ويشترط للاستجمار بأحجار ونحوها) كخشب وخرق (أن يكون) ما يستجمر به (طاهراً) مباحاً (منقياً غير عظم وروث) ولو طاهرين (وطعام) ولو لبهيمية (ومحترماً) ككتب علم (ومتصل بحيوان) كذنب البهيمية وصوفها المتصل بها، ويحرم الاستجمار بهذه الأشياء ويجلد سمك أو حيوان مذكي مطلقاً أو حشيش رطب. (ويشترط) للاكتفاء بالاستجمار (ثلاث مسحات منقية فأكثر) إن لم يحصل بثلاث، ولا يجزئ أقل منها ويعتبر أن تعم كل مسحة المحل (ولو) كانت الثلاث (بحجر ذي شعب) أجزأت إن أنقت، وكيف ما حصل الإنقاء في الاستجمار أجزأ وهو أن يبقى أثر لا يزيله إلا الماء وبالماء عود خشونة المحل كما كان مع السبع غسلات ويكفي ظن الإنقاء. (ويسن قطعه) أي قطع ما زاد على الثلاث (على وتر) فإن أنقى برابعة زاد خامسة وهكذا. (ويجب الاستنجاء) بماء أو حجر ونحوه (لكل خارج) من سبيل إذا أراد الصلاة ونحوها (إلا الرياح) والطاهر وغير الملوث، (ولا يصح قبله) أي قبل الاستنجاء بماء أو حجر ونحوه (وضوء ولا تيمم) لحديث المقداد المتفق عليه: «يغسل ذكره ثم يتوضأ». ولو كانت النجاسة على غير السبيلين أو عليهما غير خارجة منهما صح الوضوء والتيمم قبل زوالها.

فقد وقفنا عند قول المؤلف -رحمه الله تعالى-: "ويحرم استقبال القبلة واستدبارها" وذلك بعد أن تكلم على كثير من مستحبات هذا الباب والمكروهات فيه، فشرع يبين بعض ما يحرم.

فقال: "ويحرم استقبال القبلة واستدبارها، حال قضاء الحاجة" وقيده رحمه الله بهذا؛

لأنه حال الاستنجاء -لا حال قضاء الحاجة-، حال الاستنجاء لا يحرم ذلك، وإنما يُكره.
فقوله: "ويحرم استقبال القبلة" يعني جهة الكعبة.

"واستدبارها حال قضاء الحاجة في غير بنين" يعني في قضاء.

"الخبر أبي أيوب -رضي الله عنه- مرفوعاً أن النبي -صلى الله عليه وسلم- "مرفوعاً يعني إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

أنه قال: "إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها، ولكن شَرِّقُوا أو غَرِّبُوا" متفق عليه" وذلك لأن قبلة المدينة إلى جهة الجنوب، فحينئذ يُشَرِّق أو يُغَرِّب، لأنه لو استقبل الجنوب، جهة الجنوب هي جهة القبلة، والشمال هي جهة استدبارها يعني جهة الشام يستدبر فيها القبلة. فإذا كانت القبلة مثلاً في جهة الشرق، فلا يُقال شَرِّقُوا أو غَرِّبُوا، وإنما يكون عليه أن يستقبل الشمال أو الجنوب، وهكذا إذا كانت في جهة الغرب. فالمقصود من أن يُشَرِّقُوا أو يُغَرِّبُوا لمن كانت قبلته جهة الجنوب، مثل قبلة أهل المدينة.

وقَيَّده رحمه الله بقوله: "في غير بنين" لأن النبي -عليه الصلاة والسلام- قد استدبر الكعبة واستقبل الشام في قضاء حاجته، فقد رقي ابن عمر -رضي الله عنه- على ظهر بيت حفصة -رضي الله عنها- فرأى النبي -عليه الصلاة والسلام- على حاجته مستقبل الشام مستدبر الكعبة. وهذا لم يكن في القضاء، بل كان في البنين. وفي حديث آخر، قال مروان الأصفر: "رأيت ابن عمر أناخ راحلته ثم جلس يبول إليها، فقلت أبا عبد الرحمن أليس قد نُهي عن هذا؟ فقال: إنما نُهي عن هذا في القضاء، أما إذا كان بينك وبين القبلة شيءٌ يسترك فلا" أي فلا نهى.

قال المؤلف -رحمه الله-: "ويكفي انحرافه عن جهة القبلة" يعني يكفي أن ينحرف عن الجهة إلى جهة أخرى، وظاهر كلام المجد والشيخ تقي الدين أنه لا يكفي هذا الانحراف، ولهذا قال في الفروع: "ويكفي انحرافه عن الجهة. نقله أبو داود" يعني عن الإمام أحمد، "وظاهر كلام صاحب المحرر وحفيده" يعني وظاهر كلام المجد -صاحب المحرر- "وحفيده" ظاهر كلام حفيده، يعني ابن تيمية الشيخ تقي الدين "لا يكفي".

وقال أيضًا في الفروع: "ويكفي الاستتار في الأشهر بدابة، وجدار، وجبل، ونحوه. كذلك يكفي إرخاء ذيله لحصول التستر به".

وقال في الفروع: "وظاهر كلامهم لا يُعتبر قُرْبُهُ منها" أي من السترة "كما لو كان في بيت" يعني فإنه لا يُعتبر أن يكون قريبًا من جداره. "ويتوجه وجه كسترة الصلاة" يعني ثلاثة أذرع فأقل، يكون بينه وبين السترة، يعتبر هذا.

طيب، قال رحمه الله: "ويكفي انحرافه عن جهة القبلة وحائل" يعني ويكفي حائل بينه وبين القبلة.

"ولو كمؤخرة الرَّحْل" وهي الخشبة التي يستند إليها الراكب، والرحل يكون للبعير. مؤخرة الرحل هي الخشبة التي يستند إليها الراكب على البعير، فيكفي أن يكون الحائل كمؤخرة الرحل.

"ولا يُعتبر القرب من الحائل" هذا الصحيح من المذهب، أنه لا يُعتبر القرب من الحائل، أي من السترة يعني، أو الحائل ونحوه.

قال: "ويُكره استقبالها حال الاستنجاء" لهذا لما قيّد الشارح - رحمه الله - قال: "ويحرم استقبال القبلة واستدبارها"، قال: "حال قضاء الحاجة"، أما حال الاستنجاء فيُكره فقط، ولا يحرم. وزاد في دليل الطالب هنا "واستدبارها"، يعني يُكره الاستقبال والاستدبار حال الاستنجاء.

قال المؤلف - رحمه الله: "ويحرم لُبُّهُ فوق حاجته". يُقال لَبِثْ، ومصدره اللَّبَثْ، وقد تُسَكَّن الباء تخفيفًا، واللَّبْثُ اسم مصدر.

قال: "ويحرم لُبُّهُ فوق حاجته" أي فوق قدر حاجته.

قال: "لما فيه من كشف العورة بلا حاجة، وهو مضر- عند الأطباء". يعني أن الإنسان إذا انتهى من قضاء حاجته، لا يلبث فوق حاجته، فوق قدر الحاجة، في مكان قضاء الحاجة، بل يقوم، يستنجي ويقوم. لماذا يحرم؟ علل المؤلف - رحمه الله - بعلمتين: واحدة شرعية وواحدة طبية.

- الشرعية، قال: "لما فيه من كشف العورة بلا حاجة"، وقد عرفنا أن كشف العورة

بلا حاجة ولو كان الإنسان وحده مُحَرَّم. وفي المذهب قولٌ بكراهته. إذن، هذه العلة الشرعية.

- وأما العلة الأخرى التي ذكرها المؤلف رحمه الله فهي علة طبية، قال: "وهو مضرٌ - عند الأطباء". فإن ثبت هذا، فالتعليل به جيد.

وإن أثبت الطب الحديث أنه لا ضرر في هذا، فهل يتغير الحكم، ويُقال لا يحُرِّم على الإنسان أن يلبث فوق حاجته؛ لأنه ليس مضرًا؟

نقول: ما كان من الأحكام مبنياً على علة شرعية فقط، فلا يتغير بالإثبات الطبي أو نفيه، وما كان منها مبنياً على علة طبية فقط، قالوا: (هذا حرام لأنه مضرٌ أو يُكره لما فيه من ضرر مثلاً)، لا يرقى إلى درجة للتحريم، فهل يُقال إن الطب لو أثبت خلاف هذا الذي يتكلم فيه الفقهاء يتغير الحكم؟ نقول: نعم يتغير الحكم إذا كانت علة طبية محضة، لا مدخل لأدلة الشرع وتعليلاته، يعني لا يُناط الحكم بأدلة الشرع وتعليلاته في هذه المسألة وإنما فقط علة طبية، وأما ما كان فيه الأمران مثل هذه المسألة، يعللون التحريم بأمرين، علة شرعية، وعلة طبية، العلة الشرعية أنه كشف للعورة بلا حاجة، العلة الطبية أنه مُضِرٌّ - عند الأطباء، فانتفى كونه مضرًا - عند الأطباء، فيبقى الحكم بالتحريم؛ لأنه مَنُوط أصالة بالدليل الشرعي أو بالعلة الشرعية.

قال - رحمه الله: "ويحُرِّم بوله وتغوطه في طريق مسلوك، وظل نافع، ومثله مُشَمَّسٌ زمن الشتاء، ومتحدّث الناس، وتحت شجرة عليها ثمرة؛ لأنه يقدِّرها، وكذا في مورد الماء، وتغوطه بماء مطلقاً". هذه جُملة مسائل.

يحُرِّم البول والتغوط - من باب أولى - "في طريق مسلوك" يعني يسلكه الناس؛ لحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "اتَّقُوا اللاعِنَيْنِ، قالوا: وما اللاعنان؟ قال الذي يتخلى في طريق الناس أو في ظلهم". إذن يحُرِّم في طريق مسلوك، وأما الطريق المجهول الذي لا يُسلك ولا يُعرف، فلا يحُرِّم ذلك؛ لأن العلة منتفية.

ويحُرِّم أيضاً بوله وتغوطه "في ظل نافع" يعني ظل ينتفع الناس به؛ لأنه منصوص عليه في الحديث "الذي يتخلى في طريق الناس أو في ظلهم". وقوله "ظلهم" أضاف الظل إلى

الناس؛ لأنهم ينتفعون به.

يقول المؤلف: "ومثله مُشَمَّشُ زمن الشتاء" يجلس الناس فيه حتى يستدفئون بالشمس، فهو في معنى الظل النافع، يعني الظل يُظلل، والمُتَشَمَّس، أو المشمس الناس يتشمسون فيه من البرودة، فهو في معنى الظل، فيحرم البول والتغوط فيه.

ومثله "متحدّث الناس" المكان الذي يجلس فيه الناس يتحدثون، إذا كان الناس يجلسون في موضع يتكلمون، فلا يجوز أن تبول وتَتَغَوَّط في هذا المكان؛ لأنه يؤذيهم، إذا لم يكن الكلام أو الجلوس فيه محرمات، ولهذا قالوا: "إن هذا مُقَيَّد بما إذا لم يكن بنحو غيبة، أو جلوس بفعل محرمات"، نحو غيبة، أي مما حُرِّم، "وإلا فَيُفَرِّقُهم بما استطاع"؛ لأنه نهى عن المنكر، لكن جلوس مباح، أو جلوس -من باب أولى- لشيء مندوب، كدراسة علم ونحو ذلك؛ فلا يجوز أن تُتَجَسَّه للناس وأن تُقَدَّرَ لهم، فتؤذيهم بهذا، ويُؤخذ من هذا أيضًا أنه لا ينبغي أن يُلقى الإنسان القاذورات والقمامة، وأن يبصق، ونحو ذلك في أماكن جلوس الناس، وفي طرقهم المسلوكة، نعم لا يرقى إلى درجة التحريم، لكنه لا ينبغي؛ لأن هذا يؤذي الناس، ويُقَدَّرُ لهم مجالسهم، فلا ينبغي للإنسان أن يتساهل في مثل هذا، وديننا دين النظافة، فهذا يُراعى، والعلة هي أذية الناس.

قال: "وتحت شجرة عليها ثمرة" أي ثمرة مقصودة، سواء كانت مأكولة أو غير مأكولة.

قال: "لأنه يُقَدَّرُها" فإن لم يكن عليها ثمر، فإنه يجوز إن لم يكن لها ظل نافع. إذن الشجرة التي لها ظل نافع وإن لم تكن مثمرة، يحرم البول والتغوط تحتها، والشجرة التي عليها ثمر وإن لم يكن لها ظل، لا يجوز أيضًا البول والتغوط تحتها، وأما إذا لم يكن عليها ثمر، وليس لها ظل نافع فلا يحرم؛ لأن ذلك يزول بنزول الأمطار.

قال أيضًا: "وكذا في موارد الماء"، أي ويحرم بوله وتغوطه في موارد الماء؛ لحديث "اتَّقُوا الملاعن الثلاثة: البراز في الموارد، وقارعة الطريق، والظل" فيحرم في موارد الماء.

وكذلك قال -رحمه الله-: "وتَغَوَّطه بماء مطلقًا" وهذا الإطلاق يُريد به المؤلف -رحمه الله- أن يقول سواء كان الماء قليلاً أو كثيراً، راکدًا أو جارياً؛ لأنه يُقَدَّرُ ويمنع الناس الانتفاع به، فلا يجوز أن يتغوط في ماء مطلقًا. إذن تحريم التغوط في الماء الجاري هو

المذهب.

قال المؤلف -رحمه الله-: "ويستجمر بحجر أو نحوه ثم يستنحي بالماء، لفعله -صلى الله عليه وسلم- رواه أحمد وغيره من حديث عائشة وصححه الترمذي، فإن عَكَسَ كُره، ويُجزئه الاستجمار حتى مع وجود الماء لكن الماء أفضل، إن لم يعد أي (يتجاوز) الخارج موضع العادة".

المؤلف الآن شرع في أحكام الاستنجاء نفسه، كيف؟ ما الذي يُجزئ فيما يتعلق بالاستجمار والاستنجاء، عرفنا أن الاستجمار يكون بالحجر ونحوه "ويستجمر بحجر أو نحوه" يعني كخِرَقٍ، وورق، وخشب، ونحو ذلك مما يحصل به الإنقاء ويكون مباحًا، وستأتي شروط ما يستجمر به الإنسان، ما يُجزئه في الاستجمار. فيستجمر بحجر ونحوه ثم يستنحي بالماء، بهذا الترتيب، قال: "لفعله صلى الله عليه وسلم"، ولأنه أبلغ في الإنقاء؛ لأن الحجر يُزيل عين النجاسة، فلا تُبَاشِرُها يده، والماء يُزيل ما بقي من أثر النجاسة.

"فإن عكس كُره" بأن بدأ بالماء وثَنَّى بالحجارة، يُكره له ذلك؛ لأنه لا فائدة فيه إلا التقدير.

هو قال: "ويُجزئه الاستجمار حتى مع وجود الماء، لكن الماء أفضل" فعُلم من هذا أن المراتب في الفضل ثلاثة:

1- أن يجمع بين الحجارة أو نحوها، حجارة ونحوها يعني من ورق، وخِرَق وما إلى ذلك، ومناديل ونحو ذلك، أن يجمع بين هذا وبين الماء، بهذا الترتيب، يعني يستجمر ثم يستنحي، هذا أفضل شيء.

2- ثاني مرتبة: أن يقتصر على أحدهما، فحينئذ يكون الاقتصار على الماء أفضل.

3- ثم الاقتصار على الاستجمار، وهو مُجزئ بالإجماع، وبالسنة الصريحة، فالنبي -عليه الصلاة والسلام- كان يستجمر وكذلك أصحابه رضي الله عنهم، فهذه ثالث مرتبة في الفضل وهي مُجزئة؛ أن يقتصر -على الاستجمار فقط بدون استعمال للماء، وهذا ينفعك كثيرًا في الأماكن التي يكون فيها تلوث، ويكون فيها تعدٍ للنجاسة، مثلاً في خراطيم الماء ونحوها في بعض الحمامات العامة، أو إذا كان

الماء غير موجود. بعض الناس يقع في حيرة إذا لم يجد ماءً، كيف أتطهر؟ يكفيك أن تستجمر بمناديل، أو بورق أو نحو ذلك، بشرط أن يبقى أثر لا يُزيله إلا الماء، وستأتي بيان هذه الشروط بالتفصيل.

4- المرتبة الأخيرة وهي مكروهة، أن يجمع بين الماء والحجارة ونحوها، ولكن يُقدّم الاستنجاء على الاستجمار، هذا مكروه، ولهذا قال: فإن عكس كرهه. نعم يُجزئه لكنه مكروه.

طيب، قال: "ويُجزئه الاستجمار" يعني أن يكتفي به، حتى لو كان الماء موجوداً، فلا نقول إن الاستجمار مُجزئ عند عدم الماء، بل حتى مع وجود الماء، لكن هناك شرط، وهو ألا يتجاوز الخارج موضع العادة؛ لأن الأصل وجوب إزالة النجاسة بالماء، هذا هو الأصل، إن النجاسات لا تزول إلا بالماء، فإذا كان هناك نجاسة على أي موضع في البدن غير موضع خروج البول والغائط، فلا يُجزئ فيها إلا الماء، الاستجمار أجزأ رخصة، لتكرر النجاسة على هذا المكان، فإذا جاوز الخارج موضع العادة، فقد جاوز محل الرخصة، وحينئذ لا يتكرر هذا كثيراً ولا يشق التحرز عنه، فلا يُجزئ فيه إلا الماء، لكن يُجزئ الحجر في محل العادة فقط.

إذن قوله: "إن لم يعد الخارج موضع العادة". أي للمتعمدي فقط، وشمل كلام المؤلف - رحمه الله - الذكر والأنثى، الثيب والبكر، فالصحيح من المذهب أنه لا يستجمر في غير المخرج، لكن اغتفر بعض الأصحاب كالموفق والمجد ما تجاوزه تجاوزاً جرت العادة به.

قال المؤلف - رحمه الله -: "ويُجزئه الاستجمار إن لم يعد الخارج موضع العادة، مثل أن ينتشر الخارج على شيء من الصفحة" وهي باطن الألية، فإن انتشر هذا الانتشار فإنه قد خرج عن موضع العادة.

"أو يمتد إلى الحشفة امتداداً غير معتاد، فلا يُجزئه فيه إلا الماء" أي في هذا الموضع الذي جاوز العادة.

"قُبْلَيَّ الخُنْثَى الْمُشْكِلِ" الخُنْثَى الْمُشْكِلِ لا يتميز هو ذكر أم أنثى، فلو كان البول في قُبْلَيَّ الخُنْثَى الْمُشْكِلِ، فأيهما الأصلي؟ لا ندري، وشرط الاستجمار أن يكون في فرج أصلي، وخلاف ذلك غير معتاد، وحينئذ نقول: إن قُبْلَيَّ الخُنْثَى الْمُشْكِلِ، لا يجزئ فيه إلا الماء، لماذا؟ لأنك لا تدري أيهما الأصلي، لا تدري الأصلي منهما، والاستجمار لا يصح في فرج

غير أصلي.

قال -رحمه الله-: "ومخرج غير فَرْج" يعني إذا كان هناك مخرج للإنسان، يعني انسد مخرجه من مخرج البول والغائط، فخرج البول أو الغائط من مكان آخر غير الفرج، فهل له أحكام الفرج؟ لا، ليست له أحكام الفرج، فلا يُجزئ فيه إلا الماء، لذلك أحكام اللمس مثلاً لا تثبت لهذا الموضع الذي يخرج منه البول والغائط، كذلك أيضاً أحكام النظر إليه، إذا لم يكن في موضع العورة مثلاً، وحينئذ أيضاً لا يستجمر فيه، فإن الاستجمار قاصر على الفرج الأصلي، فالمخرج غير الفرج لا يُجزئ فيه إلا الماء؛ لأنه نادر، والنادر لا تثبت له أحكام الأصل.

قال: "وتَنَجَّسَ مَخْرَجٌ بغير خارج" كذلك أيضاً تَنَجَّسَ المخرج بغير الخارج، يعني مثلاً خرجت نجاسة كدَمٍ مثلاً من بطن الإنسان، وسالت حتى أصابت ذكره، في موضع خروج البول، فهل يستجمر لأن هذا موضع خروج البول؟ نقول: لا، إنما الاستجمار في البول، فيما يخرج معتاداً، أما تَنَجَّسَ المخرج بغير الخارج منه، فإنه لا يُجزئ فيه إلا الماء. وكذلك لو كان الخارج قد جَفَّ على المخرج، فلا يُجزئ فيه إلا الماء.

قال المؤلف -رحمه الله-: "ولا يجب غسل نجاسة وجنابة بداخل فرج ثيب" يعني لا يجب غسل ما يمكن غسله من نجاسة، وجنابة بفرج الثيب الداخل، فلا تدخل يدها، ولا إصبعها، بل تقتصر -على ما ظهر فقط؛ لأن فيه مشقة، فقوله: "بداخل فرج ثيب"، من إضافة الصفة للموصوف؛ لأن لها فرجين، داخلاً بمنزلة الدبر، وهذا يكون منه الحيض، وخارجاً بمنزلة الإليتين ويكون منه الاستحاضة. فالداخل الذي لا يظهر عند قعودها لقضاء الحاجة في حكم الباطن.

قال: "ولا يجب غسل نجاسة وجنابة بداخل فرج ثيب" وأما لو قلنا إنه في حكم الظاهر كما صرح به في الإقناع هنا، في الإقناع قال إنه في حكم الباطن، ورتب عليه فساد الوضوء بخروج ما احتشته ولو بلا بَلَلٍ، وفساد صومها بإدخال إصبعها لا بوصول الحيض إليها، وضعفه الخلوتي في حاشية الإقناع، وصوّب أنه لا ينتقض إلا إذا كان مع بَلَّةٍ، وهو الذي مشى -عليه في المنتهى. إذن، لا يجب -كما قال المؤلف هنا-: "لا يجب غسل نجاسة وجنابة بداخل فرج ثيب". في الإقناع هنا، قال: "بل تغسل ما ظهر؛ لأنه في حكم الباطن".

قال المؤلف -رحمه الله-: "ولا داخل حَشَفَةٍ أَقْلَفَ غير مَفْتُوقٍ" يعني لا يجب أن يُغسل داخل حَشَفَةٍ أَقْلَفَ غير مَفْتُوقٍ، والأقلف هو الذي لم يختتن، بخلاف المفتوق فيكون مشقوق القلفة فيجب غسلها لأنه لا مشقة فيه.

قال المؤلف -رحمه الله-: "ويُشْتَرَطُ للاستجمار بأحجار ونحوها" شرع يتكلم على شروط الاستجمار، ما الذي يجزئ به الاستجمار، وما الشروط المعتبرة في أجزاء الاستجمار.

فقال: "ويُشْتَرَطُ للاستجمار بأحجار ونحوها" يعني كخشب، وخِرَق.

قال: "كخشب وخرق أن يكون ما يستجمر به طاهرًا، مباحًا، مُنْقِيًا، غير عظم وروث ولو طاهرين" إذن لابد في الاستجمار أن يكون بشيء طاهر، فلو كان بنجس، لا يُجزئ؛ لأن النجس يزيد النجاسة، وأن يكون مباحًا، فلو كان مغصوبًا مثلاً فإنه لا يجزئ؛ لأن الاستجمار رخصة، والرخص لا تُستباح بالمعاصي، وكذلك ما حُرِّم استعماله كذهب وفضة؛ لأنه محرَّم أن يُستعمل، فلا بد أن يكون طاهرًا مباحًا.

"مُنْقِيًا" يعني يحصل به الإنقاء، والإنقاء هنا هو إزالة العين الخارجة حتى لا يبقى إلا أثر لا يُزيله إلا الماء، فلو كان غير مُنْقِيٍ فإنه لا يُجزئ، لذلك لا يُجزئ بالرخام، والزجاج ونحو ذلك من الأشياء الملساء؛ لأن المقصود الإنقاء ولا يحصل بهذا. كذلك لا يُجزئ بشيء رِخْو أو نديٍّ، ولا يجزئ بالحشيش الرطب؛ لأنه لا يحصل به الإنقاء، ولأنه زاد البهائم.

قال: "أن يكون طاهرًا، مباحًا، مُنْقِيًا، غير عظم وروث ولو طاهرين، وطعام ولو لبهيمية". أما العظم والروث؛ فلأن النبي -عليه الصلاة والسلام- نهى عن الاستنجاء بهما وقال: "فإنها زاد إخوانكم من الجن".

"والطعام ولو لبهيمية" يعني سواء كان طعام آدمي أو طعام البهائم؛ لأن النبي -عليه الصلاة والسلام- علل المنع من الروث والعظم بأنه زاد الجن، فزاد بهائم الإنس أولى.

"ومحترَّم" يعني ككتب العلم، كتب العلم الشرعي، وبعض أهل العلم قال: "والكتب المباحة أيضًا لا يجوز الاستجمار بها، ولا يُجزئ"؛ لأن ذلك امتهاً وإهانة لها.

قال: "ومُتَّصِلٌ بحيوان، كذنب البهيمية، وصوفها المتصل بها"، فيحرم ذلك، كَيَدٍ

البهيمة، وجلدها، وصوفها المتصل بها؛ لأن للحيوان حُرمة.

قال: "ويحرم -الاستجمار- بهذه الأشياء وبجلد سمك أو حيوان مذكيٍّ مطلقاً، أو حشيش رطب".

وقوله: "أو حيوان مذكيٍّ مطلقاً" يعني سواء دُبغ أو لم يُدبغ، وسواء كان يُؤكل أو لا، وسواء كان متصلاً به أو لا. طيب، هنا أمر، وهو إذا كان قد استجمر بما لا يُجزئ لكونه ذا حُرمة، كالروث والعظم، فلا يُجزئ أن يُتبعه بما يُجزئ في الاستجمار من حجر ونحوه، بل يتعين الماء. وإن كان قد استجمر بما لا يُجزئ لعدم إنقائه كالأملس، من الرخام والزجاج ونحوهما، فإنه يُجزئ أن يُتبعه بحجر بشروطه المعتمدة.

والفرق بين هذا وبين غير المباح، الذي له حُرمة، حيث قالوا إنه لا يُجزئ بعده إلا الماء:

1- أن غير المُنقي لا يمتنع استعماله في تخفيف النجاسات، بخلاف المغصوب، فإنه ممنوع منه، وكذلك الاستجمار بطعام البهيمة، فإنه لا يُجزئ بعده إلا الماء، فالمغصوب كذلك بجمع النهي.

2- كذلك من الفروق، أنه لا يبقى بعد غير المباح هذا إلا أثر لا يُزيله إلا الماء، فلا فائدة في الاستجمار ثانية بخلاف غير المُنقي، فإنه يبقى بعده أثر يزيله غير الماء، فاكفينا فيه بالاستجمار.

ثم بدأ المؤلف رحمه الله يتكلم على شروط الاستجمار المُجزئ من حيث العدد، فقال: "ويُشترط للاكتفاء بالاستجمار ثلاث مَسَحَاتٍ مُنْقِيَةٍ فَأَكْثَرُ إِن لَمْ يَحْصُلْ بِثَلَاثٍ، وَلَا يُجْزئُ أَقْلُ مِنْهَا، وَيُعْتَبَرُ أَنْ تَعُمَّ كُلُّ مَسْحَةِ الْمَحَلِّ" يعني أقل عدد يمكن أن يكفيك في الاستجمار ثلاث، وبشرط الإنقاء، بشرط أن يبقى أثر لا يُزيله إلا الماء، هذا هو الإنقاء المُعتبر هنا. فإذا حصل الإنقاء بأقل من ثلاث لم يُجزئ بل تزيد إلى الثلاث، هذا واجب، وإن حصل الإنقاء بثلاث، فاقصر عليها، وإن احتاج الأمر إلى زيادة على الثلاث؛ لأنه لم يحصل الإنقاء بالثلاث، فالأفضل أن تقطع على وتر، يعني لك أن تقتصر على الرابعة، تكتفي بأربع، ولكن الأولى أن تزيد الخامسة حتى لو حصل الإنقاء بالرابعة، أو حصل الإنقاء بالسادسة لك أن تكتفي بها، ولكن الأولى أن تزيد إلى سابعة.

إذن الوتر الواحد لا يُجزئ، الثلاث يُجزئ إن حصل الإنقاء، الزيادة عن الثلاث بعد حصول الإنقاء بعدد فردي تكون مستحبة، كخامسة، أو سابعة، وما إلى ذلك. فلو حصل الإنقاء بأقل من ثلاث فلا يكفي، لابد أن تزيد إلى الثلاث، ولو الثلاث لم يحصل بها الإنقاء، تزيد عنها أيضاً. إذن الثلاث مُجزئة بشرط الإنقاء، والإنقاء مُجزئ بشرط الثلاث، لابد منهما معاً.

"ويُشترط ثلاث مسحات منقية فأكثر، إن لم يحصل بثلاث، ولا يُجزئ أقل منها، ويُعتبر أن تُعم كل مَسحة المحل" يعني محل الخارج.

قال -رحمه الله-: "ولو كانت الثلاثة بِحَجَرٍ ذِي شُعْبٍ" المقصود تكرار المسح، وليس الممسوح به، ولهذا في بعض ألفاظ الحديث: "إذا تَغَوَّطَ أَحَدُكُمْ فَلْيَمْسَحْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ" وهذا يُفسر- الحديث الآخر: "لا يَسْتَنْجِي أَحَدُكُمْ بِدُونِ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ" فالمقصود هنا أن يتكرر المسح، فلو كان للحجر جهات متعددة، حصل بكل جهة منها مسح، ولم يتكرر المسح به، فإن ذلك مُجزئ، فلهذا أخذ الإنسان منديلاً وقطعه ثلاثة قطع، أو مسح بثلاث جهات، أو خِرقة مسح بجهاتها الثلاث، ولا تتعدى النجاسة من جهة إلى جهة، فإن هذا مجزئ.

قال: "ولو كانت من الثلاث بحجر ذي شعب، أجزأت إن أنقَّتْ، وكيفما حصل الإنقاء في الاستجمار أجزأ" المهم أن تُعم بكل مسحة المحل، بحجر ذي شعب، أو بثلاثة أحجار، كل ذلك واسع.

طيب، ما الإنقاء؟ قال: "وهو أن يبقى أثر لا يُزيله إلا الماء" فإن بقي أثر يزول بحجر، أو بورق، أو بخرق، فلا بد من إزالته، لا يكفي الاستجمار، لا يُجزئه هنا.

"وبالماء عَوْدُ خَشَوْنَةِ الْمَحَلِّ كَمَا كَانَ مَعَ السَّبْعِ الْغَسَلَاتِ، وَيَكْفِي ظَنُّ الْإِنْقَاءِ" يعني في الاستجمار يكفي ثلاث مسحات إن حصل الإنقاء، وتعريفه: أن يُبقى أثر لا يُزيله إلا الماء، أما في الماء، في الاستنجاء بالماء، فلا بد من سبع غسلات مع الإنقاء، وهنا الإنقاء أشد؛ لأنه عَوْدُ خَشَوْنَةِ الْمَحَلِّ كَمَا كَانَ، لا يُبقى أثر مطلقاً. طيب، لو حصل هذا الإنقاء بالغسلة الأولى؟ نقول: لابد أن تزيد إلى السابعة، والماء المنفصل إذا كان قليلاً فهو نجس، حتى لو لم يكن هناك أثر. إذن الحنابلة الذين سيأخذون بالمذهب في هذه المسألة، لابد أن

يستنجي أحدهم سبع مرات، يغسل سبع مرات، لا يكفي أن تغسل مرة، ولا مرتين، ولا ثلاثاً، ولا أربعاً، لابد سبع مع الإنقاء.

لكن قال المؤلف -رحمه الله-: "**ويكفي ظن الإنقاء**" إذا غلب على ظنك حصول الإنقاء فإن هذا كاف، لا يحتاج إلى قطع ويقين، فغلبة الظن هنا مُعْتَبَرَةٌ.

قال: "**وَيُسَنُّ قطعه أي قطع ما زاد عن الثلاث على وتر، فإن أنقى برابعة زاد خامسة وهكذا**" وأفاد الأبيدي هنا أنه يتحصل من كلامهم اثنا عشر -شرطاً للاستجمار: أن يكون بطاهر، مباح، مُنَقَّى، ويحصل الإنقاء به، وبثلاث مسحات إن أنقت وإلا فحتي تُنَقِّي، وأن تعم كل مسحة المحل، وكون الفرج أصلياً، والمخرج معتاداً، وأن يكون تَنَجُّسُهُ من الخارج، وأن يكون الخارج من غير أجزاء الحُقنة، وأن يكون المستَجمر به غير مَنُهِي عنه، وألا يتعدى الخارج موضع العادة.

ثم قال المؤلف -رحمه الله-: "**ويجب الاستنجاء بماء أو حَجَر ونحوه لكل خارج من سبيل إذا أراد الصلاة ونحوها، إلا الريح والطاهر وغير الملوّث**". ذكر المؤلف هنا أمرين أو حكمين للاستنجاء، والمراد بالاستنجاء هنا ما يشمل الماء والحجر، يعني الاستنجاء بالماء أو بالحجر، ولهذا قال: "**ويجب الاستنجاء بماء أو بحجر ونحوه**"، هذا الحكم التكليفي، واحد من الأحكام الخمسة: الوجوب، والتحريم، والندب، والكراهة، والإباحة. الحكم التكليفي للاستنجاء: الوجوب، والحكم الوضعي له: هو قوله: "**ولا يصح قبله وضوء ولا تيمم**"، يعني أنه شَرْطٌ لصحة الوضوء والتيمم.

والخارج من السبيل في كلام المؤلف هنا على قسمين:

1- **قسم لا يجب له الاستنجاء**، وهذا الذي ذكره بقوله: "**إلا الريح، والطاهر، وغير الملوّث**"، الريح؛ لأنها طاهرة، والطاهر كالمَيِّ، وغير الملوّث كالبَغْر الناشف، اليابس جداً بحيث أنه لا تتعدى منه أي آثار، يعني ليس فيه رطوبة؛ لأن الاستنجاء والاستجمار إنما شُرعا لأجل إزالة النجاسة، وليس هناك نجاسة، هنا لم تتعد النجاسة أصلاً.

2- **القسم الثاني من الخارج من السبيل؛ ما يجب له الاستنجاء، أو الاستجمار وهو ما سِوى ذلك**. قال: "**ويجب الاستنجاء بماء أو حجر ونحوه لكل خارج من سبيل**

إذا أراد الصلاة ونحوها" وهذا مهم، أنه متى يجب الاستجمار أو الاستنجاء؟ إذا أراد الإنسان الصلاة، أي أنه واجب من أجل الصلاة، فلو أن شخصاً قضى حاجته من الليل بعد أن صلى العشاء، فمتى تجب عليه الصلاة؟ تجب عليه صلاة الفجر، إذن قبل صلاة الفجر، قبل قيامه إلى صلاة الفجر، لا يلزمه الاستنجاء، إن فعَلَ فقد أحسن، وإن لم يفعل فلا حرج عليه، لكن إن أراد الصلاة ونحوها. وقول المؤلف: "ونحوها" يعني مما تشترط له الطهارة، مما يشترط له الوضوء، كمس المصحف والطواف بالكعبة، فلا يجب الاستنجاء إلا عند إرادة ما تُشترط له الطهارة؛ لأنه لا يصح قبل الاستنجاء وضوء ولا تيمم.

قال: "ولا يصح قبله (أي قبل الاستنجاء بماء أو حجر ونحوه) وضوء ولا تيمم" طبعاً بعض الناس من العوام عنده وهم في هذا الموضوع، فإنه بدون أن يبُول أو يتَغَوَّط، تجده يدخل قبل الوضوء يستنحي ثم يتوضأ، وهذا غلط، الاستنجاء إنما يكون من أجل شيء خرج.

"فلا يصح قبله (أي قبل الاستنجاء) وضوء ولا تيمم" عندما يخرج منك ما يُوجب الاستنجاء، واستدلوا بحديث المقداد المتفق عليه: "يُغسل ذَكَرُهُ ثم يتوضأ"، وظاهره سواء كان التيمم عن حدث أصغر أو أكبر أو نجاسة.

"فإن كانت النجاسات على غير السبيلين، أو عليهما" يعني كانت النجاسة عليهما، يعني السبيلين.

"غير خارجة منهما، صح الوضوء والتيمم قبل زوالها" لأن النجاسة غير الخارجة من السبيلين ليست مُوجبة للوضوء ولا للتيمم، فلم يكن أحدهما تابعاً، بخلاف الخارجة منهما، يعني الخارج كالبول والغائط، خارج من السبيلين، هذا يُوجب الوضوء والتيمم، إذا لم يكن الماء فتتيمم، أما النجاسة على غير السبيلين، أو نجاسة غير خارجة من السبيلين، فيصح الوضوء والتيمم قبل زوالها، ولهذا إن كانت النجاسة على أعضاء الوضوء مثلاً، هناك نجاسة على اليد، هناك على القدم، فإن كانت حائلاً بين الماء وبين العضو، فلا بد من إزالته، وإلا فلا يُشترط إزالتها لصحة الوضوء، يصح الوضوء ولو لم تُزل النجاسة، يعني سيأتينا إن شاء الله عندما نتكلم على إزالة النجاسة أنه لابد من سبع غسلات، فلو أن هناك نجاسة على يدك، والوضوء يُكفي فيه بثلاث غسلات، هذا أعلى

شيء فيه، **فهل لابد أن تكمل إلى السبع**؟ في صحة الوضوء، لا، لكن إزالة النجاسة معتبر فيها السبع. **هل يصح الوضوء مع بقاء النجاسة**؟ نعم، يصح الوضوء مع بقاء النجاسة، إذا كانت النجاسة على غير السبيلين، أو كانت على السبيلين لكنها ليست من البول والغائط ونحوهما من الخارج من السبيل، فإنه يصح الوضوء والتيمم قبل زوالها.

بهذا نكون قد أتينا على باب الاستنجاء، أطلنا شيئاً ما، اثنا عشر- دقيقة، فهذه العشر- تُخصم من الدرس القادم يعني يكون ساعة إلا عشر- دقائق، اتفقنا على إن الدرس الأخير في الأسبوع يكون ساعة، ولكنني أقسمُ إلى نصفين في التسجي، حتى لا أشقَّ عليكم، فسيكون الدرس القادم إن شاء الله ساعة إلا عشر- دقائق، وأما الدقيقتين؛ فلا تعويل عليهما، يعني العرب شأنهم التسامح في هذه الأجزاء اليسيرة، يَجْبُرُون هذه الكسور، فإذا الدرس القادم إن شاء الله ساعة إلا عشرة، ما لم يقتضي الكلام أن يزيد إلى الساعة، يعني أجعل لنفسي- مخرجاً أيضاً، ما لم أحتج إلى الزيادة بحيث أتم الساعة، ونسأل الله لنا ولكم التوفيق والقبول، والعلم النافع، والعمل الصالح، وجزاكم الله خيراً، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نهاية الدرس التاسع